الأمم المتحدة S/2019/499

مجلس الأمن

Distr.: General
17 June 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أرفق طيه نقاط المبادرة السياسية لإيجاد حل سياسي لأزمة ليبيا، التي طرحها رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، فائز مصطفى السراج (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) المهدي ص. **المجربي**
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

210619 200619 19-09933 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

المبادرة السياسية لفائز السراج، رئيس المجلس الرئاسي، بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ للخروج بليبيا من الأزمة الراهنة التي تعيشها

١ - يتم عقد ملتقى ليبي، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يمثل جميع القوى الوطنية ومكونات الشعب الليبي من جميع المناطق ممن لهم التأثير السياسي والاجتماعي، الذين يدعون إلى حل سلمي وديمقراطي، المنادين بحق المواطنة وبناء دولة مدنية، دولة القانون والمؤسسات.

٢ - يتم الاتفاق خلال الملتقى على خارطة طريق للمرحلة القادمة، وإقرار القاعدة الدستورية المناسبة، لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة قبل نهاية عام ٢٠١٩، ويتم تسمية لجنة قانونية مختصة من قبل الملتقى، وذلك لصياغة القوانين الخاصة بالآجال النهائية التي يتم الاتفاق عليها.

٣ - يقوم الملتقى باعتماد القوانين الخاصة بالعملية الدستورية والانتخابية المقدمة من اللجنة القانونية، مع تحديد الآجال النهائية، ثم إحالتها إلى المفوضية العليا للانتخابات.

٤ - يدعو الملتقى مجلس الأمن والمجتمع الدولي لدعم هذا الاتفاق، وتكون مخرجاته ملزمة للجميع، وتقوم الأمم المتحدة بالإعداد والتنظيم لهذه الاستحقاقات، ويدعو الملتقى كلاً من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم اللازم للوفاء بتلك الآجال النهائية.

٥ - يتم تشكيل لجان بإشراف الأمم المتحدة من المؤسسات التنفيذية والأمنية الحالية في كافة المناطق، لضمان توفير الإمكانيات والموارد اللازمة للآجال النهائية، بما في ذلك الترتيبات الأمنية الضرورية للوفاء بها.

٦ - يتم الاتفاق من خلال الملتقى على آليات تفعيل الإدارة اللامركزية والاستخدام الأمثل للموارد المالية والعدالة والتنمية الشاملة لكل مناطق ليبيا، مع ضمان معايير الشفافية والحوكمة الرشيدة.

٧ - تنبثق عن الملتقى هيئة عليا للمصالحة تقوم بالإشراف والمتابعة لملف المصالحة الوطنية، وتفعيل قانون العدالة الانتقالية، وقانون العفو العام وجبر الضرر، باستثناء من ارتكب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.